مجلة تراثية فصلية محكمة

٢

التراث

WWW.ATTAWEEL.COM

تصدر عن
دار الشؤون الثقافية العامة
- وزارة الثقافة والاعلام
الجمهورية العراقية

المجلد الثامن عشر
العدد الثاني
١٤٠٩ هـ - ١٩٨٦ م

أسد الياس محمد

الاحتجاج النحوي عند ابن مالك
بين الدليل العقلي والدليل النقلي

دراسة

د. صاحب ابو جناح

كلية الآداب / الجامعة المستنصرية

يعتمد الفكر النحوي عند علماء العربية جملة من الأسس والمقوّمات لبناء هيكله ورسم قواعده وأحكامه التي ينتهي منها إلى تقرير ما هو جائز وما هو ممتنع لغة، والى تفسير ظواهر اللغة في اصواتها وفي تركيباتها وما يتصل بذلك من حالات التنوع الإعرابي والتحول الصرفي وألوان التقديم والتأخير في الجمل والعبارات.

والمعروف أنّ في مقدّمة هذه الأسس التي اعتمدها علماء العربية ويعتمدها غيرهم من علماء اللغات الأخرى نهج الاستقراء اللغوي الذي يرتكز الى جملة من المعايير الزمانية والمكانية، قد تختلف رقعتها ضيقاً أو اتساعاً، حسب الاتجاه العام للتجمعات المدرسية أو لأشخاص الدارسين واختياراتهم.

ويصطلح الدارسون وعلماء الأصول على تسمية هذا الجانب من جوانب العملية بركن السماع أو النقل الذي يتخذ لماذجه وثائق وشواهد لتصويب الاستخدامات المماثلة واستبعاد المخالفة فيما يعرف عادة عند هؤلاء الدارسين بعملية « القياس » التي تتسع أو تضيق بحسب الدائرة التي يختطها لنفسه دارس اللغة، فيتحرك بضمنها ليرتضي ما يوافق اختياراته ويرفض ما يخالفها.

وبهذا فإنّ نهج القياس يكمل شرعة النقل والسماع ولا يقف في مواجهتها، فالسماع والقياس ليسا نقيضين - كما يتوهم كثير من الدارسين - بل رديفان يستند ثانيهما على أولهما ويعتمد عليه، فيتمم أحدهما الآخر في طريق بناء القواعد واستنباط الأحكام.

ولعل هذا لا معنى للالتباس الذي يقع فيه بعضهم حين يقرّر أنّ المذهب البصري مذهب قياسي وأنّ المذهب الكوفي مذهب سماعي وأن المبرّد كان يتمسّك بالقياس بينما كان ثعلب يعتمد السماع أو النقل والرواية.

والصحيح أن يقال: كان المذهب الكوفي يتسع في النقل والسماع فتتسع - بناء على ذلك - دائرة القياس لديه، فاتسعت بذلك دائرة المباحات لدى الكوفيين وضاقت دائرة المحظورات، على حين ضاقت - إلى حدّ ما - دائرة المباحات عند البصريين واتسعت، الى حدّ ما، دائرة المحظورات.

وهذا هو الاساس الذي استندت إليه جملة المسائل الخلافية بين المذهبين، حيث عوّل الكوفيون، ومعهم الأخفش البصري غالباً، على نقول لم تقع الى علماء البصريين فقاسوا عليها، وتوقّف عندها البصريون - حين ووجهوا بها - أو أنكروها أو تأوّلوها.[1]

وبذلك تكون دائرة القياس لدى الكوفيين ومن تابعهم من بصريين ومتأخرين أوسع منها لدى البصريين، ويكون تمسّك الكوفيين بالقياس لا يقل شأناً عن تمسّك البصريين به، إن لم يزد عليه، ولعلنا جميعاً نروي قول الكسائي

إنما النحو قياس يُتّبع ... وبه في كلّ أمر ينتفع

WWW.ATTAWEEL.COM

والكسائي هذا هو الذي جوّز إضافة « حيث » إلى المفردات، وجوّز توكيد النكرة المحدودة، وإعمال اسم الفاعل الدال على المضيّ، والعطف على موضع اسم إنّ، ونحوها من الظواهر التي أنكرها البصريون، وذلك قياساً على شواهد سمعها في كلام أهل البادية، ممّا لم يقع إلى رواة البصريين.

ولعلّ مبعث الملابسة التي نبّهنا إليها ما روي في سيرة عبد الله ابن أبي اسحاق الحضرمي البصري (ت ١١٧ هـ) من أنّه كان شديد التجريد للقياس، وأنّه أول من بعج النحو ومدّ القياس وبسط العلل.[٣] وكذلك ما يرويه ابن جني عن شيخه أبي علي، وهو من أئمة البصريين (ت ٣٧٧ هـ) أنّه كان يقول: أُخطىء في خمسين مسألة في اللغة ولا أُخطىء في واحدة من القياس.[٣]

والحق أن هذين الخبرين وما يماثلهما لا يبرّران شيئاً ممّا يقع في وهم بعض الدارسين.

فالنصّان لا يعنيان بأيّ حال من الأحوال أنّ القياس يقع في مقابل السماع، أو أنّ أحدهما نقيضٌ للآخر أو ندٌّ له. بل الذي يفهم من أخبار ابن أبي اسحاق أنه كان يحمل على التنظير لقواعد اللغة بعد أن يحقّق شطر غير يسير من عملية الاستقراء اللغوي، ولا سيّما ما يتصل منها بدراسة النصّ القرآني وقراءاته المختلفة. وحين اتّضحت لدى ابن أبي اسحاق صورة جلية عن قواعد العربية الفصيحة الشائعة أخذ يعترض على الأنماط المغايرة لهذه القواعد، ولا سيّما ما يرد في أشعار معاصريه أو سابقيهم ممّا هو موضع ضرورة عادة بسبب الوزن أو القافية، وحكايته مع الفرزدق معروفة وأخباره معه مشهورة تتداولها كتب الأخبار والتراجم.[٤]

أما حكاية أبي علي فلا تعني شيئاً مما يتوهمه الواهمون، بل تفيد أن الرجل كان منشغلاً بالتنظير لمسائل النحو والصرف وتعليل ظواهرهما وابتداع التمارين غير العملية في مجال الأبنية الصرفية والتراكيب النحوية، وهذه كلّها أمور تقوم على القياس على الأشباه والنظائر، مما هو قائم في كلام العرب، فهو حريص على أن يكون دقيقاً فيما يستنبط ويقيس؛ لأنّ فيه إمارة على توفيقه وذكائه، وحريص على أن لا يقع في خطأ أو وهم ممّا يأبه الاستنباط والتوليد، ولكنّه لا يضيره أن يقع في الخطأ أو الوهم عندما يروي منقولاً أو مسموعاً من الكلام العربي، لأنّ ذلك ممّا يقع عادة بسبب السهو أو تداخل الروايات أو النسيان أحياناً، في عصر اضمحلت فيه الرواية الشفهية أو أوشكت وضعف سلطانها وانشغل الناس عنها بالانصراف الى التأليف في العلوم العقلية التي سيطرت على روح العصر وطبعت مؤلفاته بطابعها، بما في ذلك المؤلفات النحوية التي اوشكت أن تختنق عند بعض المؤلفين، ومنهم أبو علي ومعاصره الرمّاني، تحت وطأة الجهد النظري الصرف والمحاكمات العقلية المجرّدة، الأمر الذي جعل أبا علي نفسه يضيق بمغالاة بعض أنداده في هذا الاتجاه ويتبرم بها فيقول: إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء[٥] صفوة القول أنّ القياس لم يكن يوماً ما نِدّاً أو نقيضاً للسماع، وأن أهل الكوفة ومن تابعهم من البصريين في طائفة من آرائهم لم يكونوا انداداً للقياس، بل كانوا متمسكين به متّسعين في رقعته، فأضافوا الى مقاييسهم ما لم يكن مباحاً عند البصريين ولا مرضياً بحكم ما ألزم به هؤلاء أنفسهم من التمسك بمروياتهم التي تلقوها بأنفسهم عن أهل البوادي التي طرّفوا فيها، والأعراب الذين وفدوا عليهم في حاضرتهم، علماً بأنهم لم يتردّدوا في وصف بعض هذه الاستخدامات اللهجية واللغوية بأنّها ضعيفة أو شاذّة أو نادرة أو قبيحة أو رديئة أو خبيثة، على نحو ما هو وارد في كتاب سيبويه وفي سواه من كتب البصريين.

ونعود الآن الى ما بدأنا به القول من أنّ الارتكاز على حصيلة الاستقراء اللغوي صار وسيلة لترسيخ القاعدة العريضة لظاهرة « الاستشهاد » التي تشكّل الوجه الأوسع من أوجه عملية « الاحتجاج » في النحو العربي، وهو الوجه الذي اتخذ موضوعا لدراسات عدّة عند الباحثين المعاصرين، ومدار مباحثها العناصر المعروفة في عملية الاستشهاد وهي النص القرآني وقراءاته والحديث النبوي وكلام العرب ـ شعره ونثره ـ الذين شملتهم عصور الاحتجاج..

وتتضح فحوى هذه المقولة في قول القائل: أجاز البصريون كذا وحجّتهم قول الشاعر كذا، وأجاز الكسائي والفراء كذا واحتجّا بقراءة فلان أو بقول الشاعر كذا، وأجاز ابن مالك كذا محتجاً بالحديث كذا.

ونريد الآن أن نتناول في هذا البحث الجانب الآخر من جوانب عملية الاحتجاج النحوي، وهو ما يمكن أن نطلق عليه الجانب العقلي أو الاستنباطي أو الاستدلالي في تقرير الحكم النحوي وإثبات صحّته مقابل الجانب النقلي الذي يمثّله « الاستشهاد » المبني على الاستدلال بالنصوص المنقولة عن الكلام العربي الفصيح شعره ونثره.

ولا بدّ هنا من القول إن هذا الاحتجاج العقلي أو الاستدلالي لا يقصد به تفسير الظاهرة النحوية أو اللغوية؛ لأنّ

هذا التفسير مهمة التعليل النحوي ووظيفة أصحاب العلل. فتفسير رفع الفاعل ونصب المفعول من شأن المعلّلين، وكذلك رفع اسم كان ونصب خبرها، ونصب اسم إنّ ورفع خبرها من شأنهم أيضاً. وينطبق الأمر أيضاً على تفسير ظواهر الإبدال والقلب وسواها من الظواهر اللغوية والصرفية والنحوية فهو من شأن أصحاب العلل وليس للأمر علاقة بقضية الاحتجاج. ومختصر القول أنّ كل ما كان جواباً لسؤال السائل: لماذا رفع هذا أو نصب ذاك؟ ولماذا بني هذا أو أعرب ذاك؟ فهو تعليل وليس احتجاجاً. ولا نريد هنا أن نبسط القول في مباحث العلّة النحوية وتقسيماتها الى علل تعليمية أو علل أوائل وعلل ثوان وثوالث، فهذا ليس من شأن هذه الدراسة، وقد تكفلت بذلك كتب الأصول مثل الايضاح في علل النحو للزجّاجي واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ولمع الأدلة لأبي البركات الأنباري والاقتراح للسيوطي، فضلاً عن غيرها من الآثار والمصنّفات التي ما تزال مخطوطة لم تنشر بعد، أو الدراسات الحديثة التي تناولت بعض قضايا الأصول في الفكر النحوي كدراسات الأساتذة محمد الخضر حسين وابراهيم أنيس وسعيد الافغاني وأمين الخولي وحسن عون ومازن المبارك ومحمد عيد وعلي أبي المكارم ومحمد خير الحلواني وسواهم.

والاحتجاج الذي نبحثه هنا، هو ما يستدلّ به، عقلاً واستنباطاً لا نقلاً وسماعاً، على إثبات صحة حكم أو رأي وتأييده أو ترجيحه.

فقول البصريين: الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدلّ على زمان مطلق والفعل يدلّ على زمان معين، فكما أنّ المطلق أصل للمقيّد، فكذلك المصدر أصل للفعل،[٦] هو احتجاج بدليل عقلي استنباطي، ينطلق من مقاييس منطقية عقلية، وليس تعليلاً ولا استشهاداً.

وقول الكوفيين: إنّ المصدر مشتق من الفعل لأنّ المصدر يصحّ لصحة الفعل ويعتلّ لاعتلاله، وأنّ المصدر يذكر تأكيداً للفعل ولا شكّ أنّ رتبة المؤكّد قبل رتبة المؤكد، هو احتجاج عقلي استنباطي يستند على مقاييس لغوية، وليس تعليلاً ولا استشهاداً.

من هنا يتضح لنا أن لا مجال للالتباس بين سبيل الاحتجاج وسبيل التعليل، وأن العلّة النحوية شيء آخر.

ولنا، بعد هذا المدخل التوضيحي الذي كان لا بدّ منه لإزالة الالتباس الذي قد يقع لدى بعض الدارسين في الخلط بين الاحتجاج «الاستدلال» والتعليل، أن نتجه صوب موضوع هذه الدراسة، وهو «الاحتجاج النحوي عند ابن مالك المتوفّ عام ٦٧٢ هـ».

ومن اللازم أن نقرّر هنا أنّ الاحتجاج عند ابن مالك مع كونه، في مجمل جزئياته، يسلك مسالك عقلية استنباطية، لكنه في محاكماته يتمسّك بالمنطق اللغوي، ويستعين بالأشباه والنظائر ليبني أحكامه عليها، متخلّياً عن المنطق الذهني الصرف والمفاهيم العقليّة المجردة وليس عسيراً على من يألف مصنّفات ابن مالك ويتلمّس مكوّناته الثقافية ونهجه الفكري أن يجد تفسيراً لهذه الظاهرة.

فقد عرف عن الرجل سعة مرويّاته وكثرة محفوظه واطلاعه الدقيق على نصوص اللغة وكلام العرب، حتى قيل إنّه جلس يوماً وذكر ما انفرد به صاحب المحكم عن الأزهري في اللغة.[٣] ولا يدّعي هذا إلا صاحب حافظة معجزة يضاف الى هذا تضلّعه في علوم الحديث وروايته، وإحاطته الدقيقة بالقراءات القرآنية وطرقها، فكان فيها إماماً لا يبارى ومصنّفاً بين المصنّفين المتقدّمين.[٤] ومع كل هذا الذي ذكرناه، فإنّ الذهنية العامة التي شيّدت البناء الجدلي النظري في هيكل النحو العربي، وهي في مجملها ذهنية متأثرة بمناهج المتكلمين والمناطقة والمتفلسفين، لم تكن عديمة التأثير في الفكر الاحتجاجي الجدلي عند ابن مالك، إذ لانعدم بين مجموعة من المواقف الاحتجاجية أن نجد موقفاً يستند فيه ابن مالك الى دليل عقلي «نظري» مجرد لا الى دليل عقلي لغوي يستند الى منطق اللغة والى التنظير على أنماط مماثلة من الاستخدام اللغوي، على نحو ما نرى بعدُ عند عرضنا لمجمل مواقفه الاحتجاجية التي انتقيت من كتابه الكبير الجامع «شرح الكافية الشافية» الذي يقع في خمسة مجلدات خُصِّصَ خامسها لفهارس الكتاب التفصيلية.

وقد ارتأينا ـ لأغراض شكلية تتصل بتقسيم الكلام التقليدي ـ أن نقسّم النماذج التي استقريناها في هذا السبيل على ثلاثة محاور: محور الأسماء محور الأفعال، محور الحروف.

أ ـ في مجال الأسماء

١ ـ يقرّر ابن مالك أنّ النحويين يرجّحون انفصال ثاني منصوبي «ظننتكه» قال: وعندي أن اتّصاله أولى؛ لأنّه ثاني منصوبين بفعل، فكان كالثاني في قوله تعالى: «أنلزمكموها» (هود ٢٨) ثم اعترض على نفسه قائلاً: وقد يرجّح انفصال ثاني مفعولي ظنّ بأنه مع كونه خبر مبتدأ في الأصل منصوبٌ بجائز التعليق والإلغاء، ومع التعليق والإلغاء لا يكون إلّا منفصلاً، فكان

انفصاله مع الإعمال أولى وردّ على هذا الاعتراض قائلاً: وهذا الاعتبار ـ أيضاً ـ يستلزم ترجيح انفصال المفعول الأول، وهو ممتنع بإجماع، وما استلزم ممتنعاً فهو حقيق بأن يُمنع.[8]

واستدلال ابن مالك هنا على صحة مذهبه استدلال عقلي قياسي أو كما يسمّيه « نظري »[9] يعتمد النظر العقلي المستند على صور الاستخدام اللغوي المسموع، مقابل الدليل « النقلي » الذي يصطلح على تسميته « الاستشهاد »،

٢ ـ يقرّر ابن مالك أنّ « سوى » الاستثنائية اسم يستثنى به، ويجرّ ما يُستثنى لإضافته إليه، ويعرب بحركات مقدّرة كما تعرب « غير » بحركات ظاهرة. وهو بهذا يخالف أكثر البصريين[10] في ادّعاء لزومها النصب على الظرفية وعدم التصرف[11].

واحتج لرأيه قائلاً: وإنما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين:

أحدهما: إجماع أهل اللغة على أنّ معنى قول القائل « قاموا سواك وقاموا غيرك » واحدٌ. وأنه لا أحد منهم يقول إنّ (سوى) عبارة عن مكان أو زمان، وما لا يدل على مكان ولا زمان فبمعزل عن الظرفية.

الثاني: أنّ من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك، وأنّها لا تتصرّف والواقع في كلام العرب نثراً ونظماً خلاف ذلك، فإنها قد أُضيف إليها وابتدي بها، وعمل فيها نواسخُ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية فمن ذلك قول النبي صلّى الله عليه وسلّم: « سألت ربّي ألا يسلّط على أمتي عدوّاً من سوى أنفسهم[12] » وقوله عليه الصلاة والسلام: « ما أنتم في سواكم من الأمم إلّا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود[13] » ومن ذلك قول الشاعر:

وكلّ من ظنّ الموت مخطئه ... أنّ معلّلٌ بسَواءِ الحقّ مكذوبُ

ومن الأسناد إليها مرفوعة بالابتداء قول الشاعر:

واذا تباع كريمةٌ أو تشترى ... فسواك بائعها وأنت المشتري

... وقال آخر في وقوعها فاعلة

فلمّا صرّح الشرّ ... فأمسى وهو عريانُ
ولم يبقَ سوى العدوا ... ن دنّاهم كما دانوا[14]

والواضح أن الدليل الذي يحتج به ابن مالك هنا لصحة رأيه يتّجه وجهين: الأولى عقلية تستند إلى القياس على النظير المماثل معنى ووظيفة والثانية سماعية تستند الى الشواهد الفصيحة في الشعر والنثر حيث استخدمت « سوى » استخداماً لا يحتمل الظرفية، وهو ـ بعد التأمل والتروي في مدلول الكلمة وإدامة النظر فيها وتتبع استخدامها في الشواهد الكثيرة التي وقعت إليه أو تسقّطها في مظانّها الكثيرة، وهي سمة جليّة من سمات منهجه في البحث والمحاكمة ـ يتوصّل باقتناع تام إلى اتخاذ موقف أو رأي اجتهادي لا يتحرّج أن يخالف فيه الأئمة الكبار الذين يعرف لهم جلال قدرهم وعلوّ منزلتهم، وفي مقدمتهم سيبويه الذي يتمتع، عند الأندلسيين ولا سيما المغاربة، بمنزلة رفيعة لا يضاهيه فيها نحوي آخر، ومبحث الملابسة في قضية « سوى » ما نقله سيبويه عن الخليل في قوله: « فأمّا (أتاني القوم سواك)، فزعم الخليل أن هذا كقولك (أتاني القوم مكانك) و (ما أتاني أحد مكانك) إلا أنّ في « سواك » معنى الإستثناء[15]

والواضح أن هذا تفسير معنى وليس تفسير إعراب، فكأنّ الخليل أراد بقوله: كقولك أتاني القوم مكانك، بدلك أو عوضك[16]، لكنّ النحويين فهموا منه معنى الظرفية، مع أنّ مكانك لا تقتضي أن تكون منصوبة على الظرفية، بل هي منصوبة على الحال.

وممن وقع في الالتباس أبو العباس المبرد بقوله: ومما لا يكون إلّا ظرفاً ويقبح أن يكون اسماً « سِوى وسَواء، ممدودة بمعنى سوى وذلك أنّك إذا قلت: عندي رجل سوى زيد، فمعناه: عندي رجل مكان زيد، أي يسدّ مسدّه، ويغني غناءه.[17]

وحين وجد المبرّد أنّ العرب استخدمت سوى وسواء أسماء خالية من معنى الظرفية على ما يقتضيه الأصل في وضعهما، جعل ذلك ـ تبعاً لسيبويه[18] ـ ضرورة شعر، وأنهم أجروها مجرى (غير) لأنّها في معناها، وشبّهه باستخدام الكاف التي للتشبيه اسماً إجراء لها مجرى « مثل » لأنّ المعنى واحد[19] والحقّ أنّ المبرد هنا لم يوفّق في التنظير بين استخدام سوى اسماً بمعنى غير واستخدام الكاف اسماً (11) بمعنى مثل، لأنّ الضرورة الشعرية وإقامة الوزن هي التي فرضت أن تتكرر الكاف في قول الراجز:

وصالياتٍ ككما يؤثفين

وأن تقترن بـ « مثل » في قول الآخر:

فَصُبّروا مثلَ كعصف مأكول

فهي في كلا النصّين زائدة أفادت ـ عرضاً ـ زيادة التشبيه، وليست اسماً بمعنى (مثل) فتحتمل دخول حرف الجرّ الذي هو الكاف الأولى في « ككما » كما قبلت (مثل) دخول الكاف في قوله تعالى: « ليس كمثله شيء » (الشورى) لأنّ (مثل) في الآية اسم اقترن بحرف الجر التشبيهي (الكاف) لتأكيد نفي الشبه، على معنى ليس شبهه أو نظيره شيء[116]. ولو كان دخول الكاف على الكاف يصيّر الثانية اسماً لصارت اللام الثانية اسماً فيما استشهد به الفرّاء من قول الشاعر:

فـلا والله لا يُلفى لمـا بي ولا لـلما بهـم أبـداً دواءُ[118]

كذلك تدلّ النصوص غير الشعرية التي ساقها ابن مالك على بطلان دعوى ظرفية (سوى)، وأنّها لا تستخدم اسماً إلا في ضرورة الشعر، ولا عبرة بما يقال إنّ النحاة المتقدّمين لا يحتجّون بالحديث بحجة أنّ روايته جائزة بالمعنى وأنّ العناية لم تكن متجّهة إلى ضبط ألفاظه، لأنّ استخدام (سوى) في الشعر اسماً خالياً من معنى الظرفية كثير، وليس هو من مقتضيات الضرورة الشعرية كما يتّضح من النصوص التي سردها ابن مالك.

٣ ـ إذا كان صاحب الحال مجروراً بالإضافة لم يجز تقديم الحال عليه باجماع. قال ابن مالك: « وأكثر النحويين يقيس المجرور بالإضافة فيلحقه به في امتناع تقدّم حاله عليه، فلا يجيزون في نحو: مررت بهند جالسةً مررتُ جالسةً بهندٍ، وأجاز ذلك أبو عليّ في كلامه في « المبسوط » وبقوله في ذلك أقول وآخذ[119] » واحتج ابن مالك لاختياره الذي وافق فيه أبا علي وابن كيسان وابن برهان بدليل عقلي « نظري » فحواه: إنّ المجرور بحرف مفعول به في المعنى، فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به.

ثم أردفه بدليل نقلي سماعي، فقال: وقد جاء ذلك مسموعاً في أشعار العرب الموثوق بعربيتهم. فمن ذلك ما أنشده يعقوب:

فإن تك أذوادٌ أُصبن ونسـوةٌ فلن تذهبوا فِرغاً بقتل حبال

أراد فلن تذهبوا بقتل حبال فرغا بقتل حبال أراد فلن تذهبوا بقتل حبال فرغاً، أي هدراً...

ومن ذلك قول الآخر:

لئن كان بردُ الماءِ هيمانَ صادياً إليّ حبيباً، إنّها لحبيبُ

ومثله قول الآخر:

إذا المرءُ أعيته المروءةُ ناشئاً فمطلبها كهلاً عليه شديدُ

وقد جاء أيضاً تقديم حال المجرور عليه، وعمل العامل في قول الشاعر:

فـانفلاً تعرِضُ المنيّـةُ للمـر ءِ فيُدعى ولاتَ حينَ إباءُ[120]

واحتجاج ابن مالك « أن المجرور بحرف مفعول به في المعنى، فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به » يقترب مما قرّره الرضي بقوله: « إنّ حرف الجرّ مُعدٍّ للفعل كالهمزة والتضعيف، فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه، فإذا قلت: ذهبتُ راكبةً بهند، فكأنك قلت: أذهبت راكبةً هنداً »[121]

٤ ـ يقرّر ابن مالك ـ تبعاً للجمهور ـ أنّ المضاف الى ياء المتكلم معربٌ، خلافاً للجرجاني وابن الخباز وابن الخشاب اللذين ذهبا الى أنّه مبني.[122] قال: « والصحيح أنّه معرب، اذ لا سبب فيه من أسباب البناء المرتّب عليها بناءُ الأسماء. » واحتج بأدلّة نظرية ثلاثة فقال:

فإن زعم أنّ سبب بنائه إضافته الى غير متمكن ردّ ذلك بثلاثة أوجه:

أحدها: أن ذلك يوجب أن يكون المضاف الى الكاف والهاء وسائر الضمائر مساوياً للمضاف الى الياء، وذلك باطلٌ.

الثاني: أنّ ذلك يوجب بناء المثنّى المضاف الى ياء المتكلم، وذلك أيضاً باطلٌ.

الثالث: أن المضاف الى غير متمكن لا يجوز بناؤه من دون أن يكون ذا إبهام يفتقر بسببه الى الإضافة لتكمّل دلالته بها كـ « غير » و« مثل » والمضاف إلى ياء المتكلم لا يشترط في خفاء إعرابه ذلك، فعُلم أنه معرب تقديراً

فان زعم أنّ سبب بنائه تقدير إعرابه بلزوم انكسار آخره لزم من ذلك الحكم ببناء المقصور، وبناء المتبع وبناء المحكيّ، فانّ آخر كل واحد منها ممنوع من ظهور الأعراب. ولا قائل بأنه مبنيّ، بل هو معرب تقديراً، فكذلك المضاف الى ياء المتكلم معرب تقديراً.[123] وهذه الأدلة التي احتجّ بها ابن مالك لرأيه أدلة (نظرية) عقلية تقوم على الاحتجاج بالنظير والشبيه، فهو يستعين بمنطق اللغة في استخداماتها المتنوعة ليماثل بينها وبين الحالة التي يحتج لها، وينتهي بعد احتجاجه بهذه النظائر الى إبطال الرأي الذي لا يؤيده وتقوية اختياره الذي يطمئن الى صحته.

٥ ـ في باب التعجب يقرّر ابن مالك أن « ما » التعجبيّة نكرة عند سيبويه « ما بعدها خبر، موصولة، عند الأخفش، والخبر محذوف

ملتزم الحذف بعد (لولا)، قال: لأنّ (ما) لا تكون عنده تامة الا شرطية أو استفهامية أو موصولة، ولأنّ النكرة المحضة لا يُبتدأ بها غير مختصة. قال (أي الأخفش): وجعل المبتدأ في التعجّب معرفة لا يخلّ بالأبهام اللازم للتعجب، لأنّ التزام حذف الخبر كاف في الابهام"".

ويخالف ابن مالك رأي الاخفش منتصراً لرأي سيبويه والجمهور ويحتجّ لذلك قائلاً: فيقال له (للاخفش): الخبر المدّعي حذفه أمعلوم أم مجهول؟ فإن كان معلوماً فلا إبهام، وإن كان مجهولاً فحذف المجهول لا يجوز. وادعاء حصر « ما » التامّة في الاستفهام والشرط باطل بقولهم: (غسلته غسلاً نِعِمّا). فـ « ما »، هذه إمّا زائدة، فزيادتها باطلة، لأن ذلك يخلي نعم من فاعل ظاهر أو مضمر، فوجب كونها تامّة، فكذا « ما » التعجبيّة. .."" وردّ ابن مالك على الأخفش هنا يسلك فيه مسلك الاحتجاج العقلي « النظري » ويحاكمه؛ بمنطق لغوي ليفنّد مذهبه في كون « ما » موصولة وخبرها محذوف، وهو ما لا يؤيده نحوي جملة التعجب التي ليست هي جملة خبرية بأيّ حال، وهو أيضاً لا يستقيم مع رأي سيبويه بأنها نكرة تامة بمعنى شيء، بل الراجح أنها استفهامية أصلاً خرجت لغرض التعجب في مرحلة تالية من مراحل التطور اللغوي كما خرج فعل الدعاء من صيغة الماضي الى صيغة المستقبل في قولنا: (رحمه الله) أو (رضي الله عنه). وهو ما يذهب إليه جماعة من النحويين"".

٢ ـ قرّر ابن مالك في باب التصغير أنّ الجمع الذي يأتي على مثال من أمثلة الكثرة لا يُصغر، لأنّ بنيته تدلّ على الكثرة وتصغيره يدلّ على القلّة فتنافيا قال: وأجاز الكوفيون تصغير ما له نظير من أمثلة الآحاد، فأجازوا أن يقال في رُغفان رُغيفان، كما يقال في هِجان هُجيمان، وجعلوا من ذلك (أصيلان) زعموا أنه تصغير أصلان، جمع أصيل.

وردّ ابن مالك على الكوفيين مذهبهم في هذه المفردة قائلاً وما زعموا مردود من وجهين:

أحدهما: أنه لو كان تصغير أصلان لقيل أصيلين، لأنّ تصغير الجمع جمعٌ في المعنى.

الثاني: أنه لو كان تصغير أصلان لقيل أصيلين، لأنّ فُعلان وفِعلان اذا كُسّرا قيل فيهما « فُعالين » كـ « مُصران ومَصارين وحُشّان وحَشاشين وغربان وغرابين وكلّ ما كُبّر على (فَعالين) يُصغّر على (فُعَيلين) فبطل كون (أصيلان) تصغير (أصلان) جمع (أصيل). وإنما أصيلان من المصغرات التي جيء بها على غير بناء مكبّره، ونظيره قولهم في إنسان أنيسيان وفي مَغرب مُغَيربان. ولا استبعاد في ورود المصغر على بنية مخالفة لبنية مكبّره كما وردت جموع مخالفة لأبنية آحادها. والحاصل أنّ من قصد تصغير جمع من جموع الكثرة ردّه الى واحده وصغّره ثم جمعه بالواو والنون إن كان لمذكر يعقل كقولك في غِلْمان: غُلَيْمون، وبالألف والتاء إن كان لمؤنث أو لمذكر لا يعقل كقولك في جوار ودراهم جويريات ودريهمات""

واحتجاج ابن مالك في ردّ مذهب الكوفيين أو مذهب بعضهم في إن أُصَيلاناً تصغير أصلان جمع أصيل إنما يستند الى استقراء النظائر اللغوية ليقيس عليها ومن ثمّ ينتهي الى إبطال مذهبهم، فمحاكمته لمذهبهم تنطلق من منظور لغوي ليقيس على النظائر ويستند إليها في تثبيت حكمه وابطال حكم مخالفه

٢ ـ في الأفعال

١ ـ قرّر ابن مالك أنّ الفعل المضارع المؤكد بنون التوكيد المباشرة مبني وأنّ المؤكد بنون التوكيد غير المباشرة معرب، واحتجّ لمذهبه قائلاً: وإنما كان الأمر كذلك؛ لأنّ المؤكّد بالنون إما أن يكون بناؤه لتركيبه معها وتنزّله منها منزلة العجز من الصدر، وإما أن يكون من أجل أنّ النون من خصائص الفعل فضُعّف بلحاقها شبهُ الاسم، اذ لا قائل بغير هذين القولين.

والثاني باطل، لأنّه مرتب على كون النون من خصائص الفعل. ولو كان ذلك مقتضياً للبناء لبني المجزوم (بلم) والمقرون بحرف التنفيس والمسند الى ياء المخاطبة، لأنها مساوية للمؤكّد في الاتصال بما يخصّ الفعل، بل ضَعفُ شبه هذه الثلاثة أشدّ من ضَعف شبه المؤكّد بالنون، لأنّ النون وإن لم يلق لفظها بالاسم فمعناها لائق، بخلاف « لم » وحرف التنفيس وياء المخاطبة فإنها غير لائقة بالاسم لفظاً ومعنى. فلو كان موجب بناء المؤكّد بالنون كونها مختصّة بالفعل لكان ما اتّصل به أحد الثلاثة مبنياً، لأنها أمكن في الاختصاص.

وفي عدم بناء ما اتّصلت به دلالة على أنّ موجب البناء التركيب إذ لا ثالث لهما. . واذا ثبت أنّ موجب البناء هو التركيب، لم يكن فيه لما اتّصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة نصيب، لأنّ ثلاثة أشياء لا تركّب"" وواضح أن استدلال ابن مالك هنا استدلال عقلي مبني على الاحتجاج بالأشباه والنظائر والقياس عليها، فتنظيره نون التوكيد في الاختصاص بالفعل بأدوات الجزم وسين الاستقبال وسوف وياء المخاطبة دليل استنباطي قياسي، فلما كانت هذه الأدوات لا تقتضي بناء الفعل مع أنها مختصّة به فإنّ نون التوكيد لا تكون سبباً في بناء الفعل لأنها مختصّة به، بل لأنّه تركب معها تركيب المبني على فتح الجزئين، وهذا تعليل صوتي لغوي يستند الى ضرورات القانون الصوتي الفعّال وما كان

يمكن أن يبني الفعل على الضمّ لئلا يلتبس بالمسند الى الجماعة ولا على الكسر لئلا يلتبس بالمسند الى ياء المخاطبة، ولا على السكون لئلا يلتقي ساكنان، فلم يبق إلا البناء على الفتح، فهو حركة بناء لا حركة إعراب.

٣ ـ في الحروف

١ ـ يقرّر ابن مالك أن نون الرفع اذا اجتمعت مع نون الوقاية جاز حذفها وإبقاء نون الوقاية قال: وزعم قوم أنّ المحذوف في نحو: « تأمروني »،[٢٩] هو الثاني (نون الوقاية) وليس كذلك، بل المحذوف هو الأول، نصّ على ذلك سيبويه[٣٠] قال: ويدلّ على صحّة قوله: أنّ نون الوقاية لا يجوز حذفها مفردة مع فعل غير ليس وأن الأول قد حذف دون ملاقاة مثل مع عدم الجازم والناصب، فحذفها عند ملاقاة مثل أولى. وأيضاً فلو حذف نون الوقاية وأبقى نون الرفع لتعرض بذلك الى حذف نون الرفع عند دخول الجازم والناصب، واذا حذف نون الرفع لم يعرض لنون الوقاية ما يقتضي حذفها، وحذف مالا يحوج إلى حذف أولى من حذف ما يحوج الى حذف قال: ومثال ذلك ـ أي حذف نون الرفع لغير نصب أو جزم ـ في النثر ما روي من قول النبيّ ـ عليه السلام: « والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنّة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابّوا »، الأصل: لا تدخلون ولا تؤمنون، لأنّ (لا) نافية، ولا النافية لا تعمل في الفعل شيئاً. ومثال ذلك في النظم قول الراجز:

أبيت اسري وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الزكي

والأصل تبيتين وتدلكين، فحذف النونين دون جازم ولا ناصب[٣١].

واحتجاج ابن مالك بالدليل النقلي للحالات المشابهة إنما هو استنباط قياسي كما أنّ احتجاجه بالدليل العقلي المستند الى أنّ حذف ما لايحوج الى حذف أولى من حذف ما يحوج الى حذف، يمثل النمط الغالب في محاكماته العقلية.

٢ ـ يقرّر ابن مالك أنّ الباء الزائدة تدخل على خبر « ما » التميميّة كما تدخل على خبر ما الحجازية، خلافاً لما قرّره أبو علي الفارسي والزمخشري قال: « زعم أبو علي أنّ دخول الباء الجارّة على الخبر مخصوص بلغة أهل الحجاز، وتبعه في ذلك الزمخشري، والأمر بخلاف ما زعماه لوجوه: أحدها: أنّ أشعار بني تميم تتضمّن دخول الباء على الخبر كثيراً، منه قول الفرزدق أنشده سيبويه:

لعمرك ما معنٌ بتارك حقّه ولا منسيءً معنٌ ولا مُتيسّرُ

ولو كان دخولها على الخبر مخصوصاً بلغة أهل الحجاز ما وجد في لغة غيرهم

الثاني: أنّ الباء إنّما دخلت على الخبر بعد (ما) لكونه منفياً، لا لكونه خبراً منصوباً يدلّ على ذلك دخولها في نحو: (لم أكن بقائم)، وامتناع دخولها في نحو: (كنت قائماً). واذا ثبت كون المسوّغ لدخولها النفي فلا فرق بين منفيّ منصوب المحل ومنفي مرفوع المحلّ.

الثالث: أن الباء المذكورة قد ثبت دخولها بعد بطلان العمل بـ « إن » كقول الشاعر

لعمرك ما إن أبو مالك بسواءٍ ولا بضعيف قواء

فكما دخلت على الخبر المرفوع بعد « إن » لكونه منفياً كذلك تدخل على الخبر المرفوع دون وجود (إن)، وهو ما أردناه

وقد دخلت أيضاً على الخبر المرفوع بعد هل كقوله:

تقول اذا اقلولى عليها واقردت ألا هل أخو عيشٍ لذيذ بدائم

واذا دخلت على الخبر بعد « هل » لكون « هل » تشبه النافي فلأن تدخل على الخبر بعد النافي نفسه أحقّ وأولى.[٣٢]

واستدلال ابن مالك هنا وقع بالأدلة النقلية السماعية مرّة وبالأدلة الاستنباطية مرّة ثانية. وقد أثبت أن لا علاقة بين العمل ودخول الباء، بل الباء مقترنة بالنفي بدليل دخولها على خبر الأفعال الناقصة المنفية (لم أكن) وبعد (هل) الاستفهامية التي تعطي معنى الاستفهام الذي يوضع بإزاء النفي أحياناً في باب تعليق أفعال القلوب وفي باب نصب الفعل بأن مضمرة في جواب النفي والاستفهام والتمني والطلب.

٣ ـ في باب « لا » النافية للجنس يقرّر ابن مالك أنّ العلم قد يتأول بنكرة فيركّب مع « لا » النافية إن كان مفرداً فيبنى على الفتح مثل:

لا هيثمَ الليلةَ للمطيّ

وينصب إن كان مضافاً كقولهم: (قضيّةً ولا أبا حسن لها »[٣٣]

قال: وللنحويين في تأويل العلم المستعمل هذا الاستعمال قولان:

أحدهما: أنه على تقدير إضافة « مثل » الى العلم ثم حُذِف

« مثل » فخلفه المضاف إليه في الاعراب والتنكير.
والثاني: أنّه على تقدير: لا واحدَ من مسمّيات هذا الاسم. وكلا القولين غير مرضي.
أما الأول فيدلّ على فساده أمران:
أحدهما: التزام العرب تجرّد المستعمل ذلك الاستعمال من الألف واللام ولوكانت إضافة « مثل » منويّة لم يُحتج الى ذلك..
الثاني: إخبار العرب عن المستعمل ذلك الاستعمال بـ « مثل » كقول الشاعر:

تبكّي على زيدٍ ولا زيدَ مثلُه بريءٌ من الحُمّى سليمٌ الجوانح

فلو كانت إضافة « مثل » منويّة لكان التقدير: ولا مثل زيد مثله، وذلك فاسد وأما القول الثاني فضعفهُ بيّن، لأنّه يستلزم ألّا يُستعمل هذا الاستعمال إلا علم مشترك فيه كـ « زيد » وليس ذلك لازماً لقولهم: لا بصرةَ لكم،[٣١] ولا قريشَ بعد اليوم، ولقول النبي عليه السلام: اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده.[٣٢] وإنّما الوجه في هذا الاستعمال أن يكون على قصد: لا شيء يصدُقُ عليه هذا الاسم كصدقه على المشهور به، فضُمّن العلم هذا المعنى وجرّد لفظه مما ينافي ذلك[٣٣]
واستدلال ابن مالك هنا نظري مبني على تحليل النصوص واختبارها لمعرفة ما اذا كانت تحتمل تأويلات النحويين أولا. ولما كانت هذه النصوص لا تحتمل هذه التأويلات صارت عنده وسيلة لرد رأي النحويين الذين تابعوا سيبويه فيما ذهب إليه..
٤ ـ في باب عطف النسق قرّر ابن مالك أنّ « إمّا » المسبوقة بمثلها عاطفة عند أكثر النحويين. قال: ومذهب ابن كيسان وأبي علي أنّ العاطف إنّما هو الواو التي قبلها، وهي جائية لمعنى من المعاني المفادة بـ « أو »، وبقولها أقول في ذلك تخلصاً من دخول عاطف على عاطف، ولأنّ وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع « لا » بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل « لا زيدٌ ولا عمرو فيها » و « لا » هذه غير عاطفة بإجماع، فلتكن « إمّا » مثلها، إلحاقاً للنظير بالنظير وعملاً بمقتضى الأولوية.
وذلك أنّ « لا » قبل مقارنة الواو صالحة للعطفية باجماع، ومع ذلك حكم بعدم عطفيتها عند مقارنتها، فلأن يحكم بعدم عطفيّة « إمّا » عند مقارنة الواو أحقّ وأولى ».[٣٤]
واستدلال ابن مالك هنا لاختياره ذو وجهين، الأول « نظري » عقلي يقوم على تجنّب دخول عاطف على عاطف، اذ هو مما لا يقع في الاستعمال اللغوي عادة والثاني قياسي، إذ يشبهها بـ « لا » النافية التي تقع بعد الواو العاطفة ولا حظّ لها في العطف. فالدليل هنا مقيس على النظير المنقول عن العرب فكأنّه جمع في استدلاله بين الدليل القياسي النقلي والدليل العقلي الاستنباطي
٥ ـ قرّر ابن مالك في باب النداء أنّ حذف تنوين «عُزير» في قراءة السبعة غير عاصم والكسائي: «وقالت اليهود عزيزٌ ابن الله» (التوبة ٣٠) أحسن من حذف تنوين أحد في قراءة عبد الوارث: «قل هو اللّهُ أحدُ اللّهُ الصمدُ»[٣٥] (الإخلاص ١ ، ٢) واستدلّ لرأيه بثلاثة أوجه :
أحدها : أنّ اتصال عُزَير بـ «ابن» لأنّهما جزءا جملة واحدة ألزمُ من اتّصال «أحد» بـ «الله» لأنّهما من جملتين
الثاني: أنّ حذف تنوين «عُزَير» في الإخبار عنه بـ «ابن» شبيه بحذفه في النعت به . . . بخلاف حذف تنوين أحد .
الثالث : أنّ حذف تنوين «عُزير» يخلّص من ثقل لا يلزم مثله من ثبوت تنوين «أحد» وذلك أنّ تنوين «عُزير» إذا لم يحذف تحرّك لالتقاء الساكنين، فيلزم من تحريكه وقوع كسرة بين ضمّتين أولاهما في حرف تكرار قبله ياء ساكنه، ولايلزم ذلك ولا قريب منه إذا لم يحذف تنوين «أحد»، فكان حذف تنوين «عزير» أحسن وأولى[٣٦] .»
واذا كان استدلال ابن مالك هنا لترجيحه تنويناً على تنوين يتّخذ مظهراً تعليلياً فإنّ تعليله ينطلق من مبرّرات صوتية لغوية، لا من حجج عقلية بحت، وهذه سمة واضحة في منهج ابن مالك في المحاكمة والاستدلال ، إذ يستعين بالرجوع الى غرزة النقل من نصوص اللغة في استخدامه المنوّع ليتنهي الى تقصّي قوانينها وسننها، يتوسل بها الى ترجيح استخدام على استخدام أو تصويب رأي على رأي .
٦ ـ يقرّر ابن مالك أن تنوين «جوار» و «يُعيَل» تنوين عوض لا تنوين صرف في مذهب سيبويه والمبرد، لكن سيبويه جعله عوضاً من الياء والمبرد جعله عوضاً من ضمّة الياء وكسرتها .
قال : والصحيح مذهب سيبويه[٣٧]
واحتج ابن مالك لتصحيح مذهب سيبويه بما يلي :
١ ـ لو كان التنوين عوضاً من الحركة لكان ذو الألف أولى به من ذي الياء لأن حركة ذي الياء غير متعذّرة، فهي لذلك في حكم المنطوق بها ، بخلاف حركة ذي الألف فإنّها متعذّرة، وحاجة المتعذّر الى التعويض أشدّ من حاجة غير المتعذّر .
٢ ـ لو كان التنوين المشار إليه عوضاً من الحركة لألحق مع الألف واللام كما ألحق معهما تنوين الترنّم في قوله :
اقلّي اللوم عاذلُ والعتابا

قال: فإن قيل: لِمَ حذفت الياء أولاً ؟ قلنا: لما كانت ياء المنقوص المنصرف قد تحذف تخفيفاً ويكتفي بالكسرة التي قبلها، وكان المنقوص الذي لا ينصرف أثقل التزموا فيه من الحذف ما كان جائزاً في الأدنى ليكون لزيادة الثقل زيادة أثر، إذ ليس بعد الجواز إلاّ اللزوم، ثم جيء بعد الحذف بالعوض كما فعل في «إذ» حين حذف ما تضاف إليه (١).

واستدلال ابن مالك هنا لغوي مبني على القياس على الاشباه والنظائر اللغوية، وترجيحه يستند الى منطق لغوي صوتي واضح لا الى جدل نظري صرف

٧ ـ في مبحث زيادة همزة الوصل وتمييزها عن همزة القطع يقرّر ابن مالك أن الكوفيين يزعمون أنّ همزة الوصل في « ايمن » المستخدمة في القسم همزة قطع، وأنّه جمع (يمين).. قال: وما ذهبوا إليه غير صحيح لثلاثة أوجه:

أحدها: لو كان جمعاً لم تكسّر همزته، وقد كسرت، ولا يعرف جمع على إفعُل.

والثاني: أنّه لو كان جمعاً لم تحذف همزته، لأنّ ذلك أيضاً في الجموع غير معروف. وقد حذفت همزة أيمن في السعة في قول عروة بن الزبير رضي الله عن أبيه وعنه: لَيْمُنكَ لئن ابتليت لقد عافيت.

الثالث: أنّه لو كان جمعاً لم يُتصرّف فيه بحذف بعضه، لأن ذلك في الجموع غير معروف.(١١)

وحجج ابن مالك هنا جميعها حجج لغوية تستند الى أدلة نقلية يقيس عليها وينظّر بها، وهذا أيضاً مظهر من مظاهر الثراء اللغوي الذي اتسعت له حافظته واستوعبته بديهته..

وبعد، فقد كان اعتمادنا في استقراء هذه المواقف على كتاب شرح الكافية الشافية، لأنّه أوسع كتبه النحوية المنشورة واكثرها تفصيلاً وشمولاً، لا سيّما أن كتابه المفصل « شرح التسهيل » لا يزال مخطوطاً ونسخته الخطية الوحيدة موجودة في دار الكتب بالقاهرة، ونشر جزءاً يسيراً منها الدكتور عبدالرحمن السيد منذ سنين عدّة، وهو لا يكاد يفي باحتياجات الباحث في هذا السبيل فضلاً عن أن كتابه « شرح عمدة الحافظ » يكاد يخلو من الاحتجاج الذي عرضنا له في هذا المبحث، وكذلك كتابه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح(١٢) ولعلنا نكون قد وفقنا الى بعض ما كنا نبتغيه في هذه المحاولة المتواضعة التي حاولت تناول جانب من جوانب الفكر النحوي عند ابن مالك.

الهوامش

(١) ينظر على سبيل المثال: الأنصاف في مسائل الخلاف لابي البركات الانباري ط ٣، القاهرة ١٩٥٥ م: مسألة ١٦، ٢٣، ٥٤، ٦٠، ٦٣، ٧٠، ٧٠، ٩٧

(٢) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ت ١ ابو الفضل ابراهيم القاهرة ١٩٧٣ م ص ٢٥، وإنباه الرواة للقفطي ت ابو الفضل ابراهيم ـ دار الكتب العربية ٢ / ١٠٥ وطبقات الشعراء لابن سلام ط مصورة عن طبعة اوربا، بيروت، ص ٦

(٣) الخصائص لابن جني ت محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢ م، ٢ / ٨٨

(٤) طبقات ابن سلام ٧، الموشح للمرزباني، المطبعة السلفية القاهرة ١٣٤٣ هـ ١٠٠ لعبد القادر البغدادي ط بولاق ١٢٩٩ هـ (مصورة) ٢ / ٣٤٧

(٥) معجم الادباء لياقوت الحموي ط ٢، مطبعة هندية ـ القاهرة ١٩٢٨ ٥ / ٢٨١

(٦) الأنصاف: مسألة ٢٨ والايضاح في علل النحو للزجّاجي ت مازن المبارك ـ مكتبة العروبة ـ القاهرة ١٣٧٨ هـ، ٥٩

(٧) نفح الطيب للمقري، القاهرة ١٣٠٢ هـ ٧ / ٢٧٠، الوافي بالوفيات للصفدي ط المطبعة الهاشمية دمشق ١٩٥٣ ٣ / ٣٥٩

(٨) شرح الكافية الشافية لابن مالك ت: عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث ١٩٨٢، ١ / ٢٣٢ وانظر شرح كافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي، دار الكتب العلمية بيروت ط مصورة ٢ / ١٨ وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ت د. طه محسن بغداد ١٩٨٥ م، : ٧٧

(٩) شرح عمدة الحافظ لابن مالك ت عدنان الدوري ـ بغداد: ٥٩٨

(١٠) الأنصاف: مسألة ٣٩ وشرح اللمع لابن برهان الاسدي ت . د فائز فارس ـ الكويت ١٩٨٤ م، ١٥٤

(١١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ت صاحب ابو جناح بغداد ١٩٨٠ ٢ / ٢٥٩ ومذهب ابن هشام انها تستعمل ظرفاً غالباً وكثير للبلاً، وهو مذهب الرماني والمكبري: التوضيح ١٩

(١٢) الموطأ للإمام ابن مالك ت عبد الوهاب عبد اللطيف، المجلس الاعلى، القاهرة ١٣٨٧ هـ «باب القرآن» ٣٥ ومسند أحمد بن حنبل ط المكتب الاسلامي بيروت ١٩٦٩ مصورة، ٤ / ١٢٣

(١٣) مسند أحمد ١ / ٣٨٩ وفيه: في الشرك والبخاري « الأنبياء ١٥٠ » وفيه: في الناس، ولا شاهد فيها

(١٤) شرح الكافية الشافية ٢ / ٧١٦

(١٥) الكتاب لسيبويه ط بولاق ١ / ٣٧٧

(١٦) وهذا ما ذهب إليه ابن فارس في معنى سوى وغير، جعلهما بمعنى بدل. الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس ت: مصطفى الشويمي بيروت ١٩٦٤ م ١٥٤، ومذهب الزجاجي انها اسم ملازم للاضافة: البسيط ٢ / ٨٨٢

(١٧) المقتضب للمبردات محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط مصورة، بيروت ٤ / ٣٤٩
(١٨) الكتاب ١ / ٢٠٢
(١٩) المقتضب ٤ / ٣٥٠
(١٧) سر صناعة الاعراب لابن جني ت: د حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق ١٩٨٥ ١ / ٢٩٦، شرح الرضي ٢ / ٣١٩
(١٨) معاني القرآن للفراء ت محمد علي النجار واحمد نجاتي، القاهرة ١٩٥٥ م ١ / ٦٨ والمحتسب لابن جني ت علي النجدي ٢ / ٢٥٦ والنجار وشلبي القاهرة ١٣٨٦ هـ والخزانة ١ / ٣٦٤
(١٩) شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٤٤ وانظر شرح اللمع لابن برهان ١ / ١٣٧ والبحر المتوسط لابن حيان ط مصوره عن طبعة القاهرة ١٣٢٨ هـ ٧ / ٢٨١ والكشاف للزمخشري مطبعة البابي الحلبي ١٩٦٦ م القاهرة ٣ / ٢٩٠ والكتاب ١ / ٢٧٧ وابن يعيش ٢ / ٥٩
(٢٠) شرح الكافية الشافية ٢ / ٧٤٥
(٢١) شرح الرضي على الكافية ١ / ٢٠٧
(٢٢) المرتجل في شرح جمل عبد القاهر لابن الخشاب ت علي حيدر دمشق ١٩٧٢ م شرح المفصل لابن يعيش ادارة الطباعة المنيرية ـ القاهرة ٣ / ٣٢
(٢٣) شرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٠١
(٢٤) شرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٨١
(٢٥) نفسه ٢ / ١٠٨٢ وانظر أيضا شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٨٢
(٢٦) شرح الرضي ٢ / ٣١٠، وابن يعيش ٩ / ١٤٩
(٢٧) شرح الكافية الشافية ٤ / ١٩١٦
(٢٨) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤١٦
(٢٩) قرأنا نافع « قل أفغيرَ الله تأمروني أعبدُ أيها الجاهلون » الزمر ٦٤ وقرأ باقي السبعة بالتشديد في النون، وقرأ ابن عامر بفك الادغام في النون. السبعة في القراءات لابن مجاهد ت د. شوقي ضيف دار المعارف القاهرة ١٩٧٢ م، ص ٢٩١، والعنوان في القراءات السبع لأبي طاهر اسماعيل بن خلف الانصاري ت د. زهير غازي و د. خليل العطية، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٥ ص ١٦٩، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر للدمياطي القاهرة ١٣٥٩ هـ، ص ٣٧٦. واعراب القرآن للنحاس ت د. زهير غازي زاهد بغداد ١٩٧٧، ١ / ٥٦٠ وقد نقل تلحين أبي عمرو بن العلاء لمثل هذه القراءة.
(٣٠) الكتاب ٢ / ١٥٤، ومن ذهب الى ان المحذوف نون الوقاية، الجزولي كما نقل الرضي ٢
(٣١) شرح الكافية الشافية ١ / ٢٠٨ وانظر الخصائص ١ / ٣٨٨
(٣٢) شرح الكافية الشافية ١ / ٤٣٦، وانظر الكتاب ١ / ٣٠ وابن يعيش ٢ / ١١٦
(٣٣) الكتاب ١ / ٣٥٥ والمقتضب ٤ / ٣٦٣
(٣٤) الكتاب ١ / ٣٥٥
(٣٥) صحيح البخاري ادارة الطبعة المنيرية، القاهرة، بلا تاريخ: باب الايمان ٨، ٩ ومسند ابن حنبل ٢ / ٢٣٣
(٣٦) شرح الكافية الشافية ١ / ٥٣٠
(٣٧) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٢٩
(٣٨) مختصر شواذ القرآن ابن خالويه ت برجستراسر القاهرة ١٩٦٨ م ١٨٢ والعنوان ١٠٢
(٣٩) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٠١
(٤٠)، (٤١) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٢٣ وانظر الكتاب ٢ / ٩٥ والمقتضب ١ / ١٤٣
(٤٢) شرح الكافية ٤ / ٢٠٧٣
(٤٣) وردت في شواهد التوضيح والتصحيح بعض مواقف احتجاجية حول مجيء « يا » قبل ليت للتنبيه لا للنداء ووقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً وجواز العطف على الضمير المجرور من غير (عادة الجار، ص ٥٩، ٦٧، ١٠٧)

• • •

صدر عن دار الشؤون الثقافية